

حصل ثلوثه واذ اقتسنا هذا الحاصل على ثلث المسئلة وهو ثلثه ايضا في  
 عشرة ففي نصيب الزوج واذ اضربنا نصيب الاخوات لاب وام فحصل المسئلة  
 وهو اربعة في ثلث التركة صار اربعين فاذا اقتسناها على ثلث المسئلة كان  
 الخارج وهو ثلثه عشر وثلث نصيب هو لاء الاخوات واذ اضربنا نصيب الاب  
 لام وهو اثنان في ثلث التركة حصل عشرون فاذا اقتسنا على ثلث المسئلة كان الخارج  
 وهو ستة وثلثان نصيب هاتين الاخوات وان خيرهما فضلا وما يقابله ذلك  
 في صورة الموافقة يجوز ان يفرق فيها نصيب كل فريق في كل التركة ويقسم الحاصل  
 على جميع التصحيح فيخرج نصيبهم ايضا من المتاخلة في حكم للواقعة مثال الجارية  
 التي تزوج التركة والمسئلة المذكورة اربعين وثلثين فكلوا بينهما وبين التصحيح  
 وهو تسعة مائة فاذا اضربنا نصيب الزوج وهو ثلثه في كل التركة حصل مائة  
 وعشرون فاذا اقتسنا هذا الحاصل على التسعة كان الخارج وهو اربعة  
 عشر وسعان نصيب الاخوات من الابوين من التركة المذكورة واذ اضربنا نصيب  
 الاخوات لام في جميع التركة بلغ اربعة وستين فاذا اقتسنا هذا المبلغ على التسعة كان  
 الخارج وهو السبعة نصيبهما من التركة المفروضه ومن البين انه الواقع الطبيعي  
 يقتضي تقدم مائة نصيب كل فريق على مائة نصيب كل واحد منهم كما لا يخفى  
 . سنة في الفصيل السابق وامارة قضاء الدين فدين كل غريم بمنزلة سهمه كل غريم  
 في العمل فعمله التصحيح اعلم انه البلاء من التركة بعد التحديد في التالفين انه  
 وفي بالدينون فلا يسلك لانه كل غريم باخذ دينه محملا وان لم ينف باه مع تعدد  
 الغرما فالطرفي في مائة نصيب كل غريم من تلك التركة الفاضلة ان يجعل دين كل

واحد منهم بمنزلة سهمه كل وارث من تصحيح المسئلة ويجعل مجموع الدين بمنزلة مجموع  
 التصحيح ويجعل سهمها ما في تعيين نصيب كل وارث فان مات شخص وترك تسعة  
 ذمائر وكان عليه دين واحد عشرة ذمائر ولا في خمسة ذمائر وجعل الدين بين  
 المجموع خمسة عشر وهي بمنزلة التصحيح وبين التسعة والخمسة عشر موافقة  
 بالثلث فاذا ضربنا دين مائة عشرة ذمائر على الميت في ثلث التسعة حصل ثمانون  
 فاذا اقتسنا هذا الحاصل على وفق التصحيح وهو خمسة كان الخارج وهو ستة  
 نصيب مائة في عشرة واذ اضربنا دين مائة في خمسة ذمائر على وفق  
 التركة اعني ثمانية حصل خمسة عشر فاذا اقتسنا هذا المبلغ على ثلث التصحيح  
 كان الخارج وهو ثلثه نصيب مائة في خمسة ولو فرضنا انه التركة في الصورة المذكورة  
 ثلثه عشر كان بين التصحيح والتركة مائة مائة في يفرق دين صاحب العشرة في كل  
 التركة فيحصل مائة وثلثون فاذا اقتسنا هذا المبلغ على التصحيح وهو خمسة  
 عشر كان الخارج وهو ثمانون وثلثان نصيب مائة في عشرة ويضرب ايضا  
 دين صاحب الخمسة في جميع التركة فبلغ خمسة وستين واذ اقتسنا هذا المبلغ  
 على خمسة عشر خرج اربعة وثلث وهو نصيب مائة في خمسة ولو فرضنا  
 في تلك الصورة انه التركة خمسة ذمائر كان بين التركة والتصحيح موافقة  
 بالجنس مع كونها متداخلة في ثمانية عشر نصيب مائة في خمسة عشر صاحب العشرة  
 في خمس التركة وهو واحد واقسم الحاصل وهو عشرة على خمس التصحيح وهو  
 ثمانية فكلوا ثمانية وهو ثلثه نصيب مائة في عشرة واذ ضربنا ايضا  
 دين صاحب الخمسة في ثمانية وثم التركة واقسم الحاصل على وفق التصحيح وهو ثلثه

في كل واحد منهم بمنزلة سهمه  
 في كل واحد منهم بمنزلة سهمه  
 في كل واحد منهم بمنزلة سهمه  
 في كل واحد منهم بمنزلة سهمه  
 في كل واحد منهم بمنزلة سهمه  
 في كل واحد منهم بمنزلة سهمه  
 في كل واحد منهم بمنزلة سهمه  
 في كل واحد منهم بمنزلة سهمه  
 في كل واحد منهم بمنزلة سهمه  
 في كل واحد منهم بمنزلة سهمه